

النطق بالحكم.. أصول وضوابط

لغة هو التلاوة، القراءة

اصطلاحاً له معنيان هما :

1- تلاوة منطوق الحكم في جلسة علنية وان كانت المرافعة سرية .

2- تمكين الخصوم من قراءة الحكم والاطلاع عليه .

ففي اليوم المعين لصدور الحكم وبعد تحرير مسودة الحكم يجب ان يتلى منطوق الحكم علناً سواء كانت المرافعة علنية ام سرية استناداً لمنطوق المادة 161 مرافعات مدنية) يتلى منطوق الحكم علناً بعد تحرير مسودته وكتابة اسبابه الموجبة في الجلسة المحدد لذلك (...), وقد استقر العرف القضائي على كتابة عبارة (وافهم علناً) بعد تعين موعد صدور الحكم للدلالة على النطق بالحكم ،ولذا نجد في الواقع العملي ان المحاكم الجزائرية (الجنتح ،الجنابيات) تطبق المعنى الاول للنطق بالحكم بينما نجد المحاكم المدنية (البليدة ، الاستئناف ، الاحوال الشخصية ..) تطبق المعنى الثاني للنطق بالحكم من خلال مراجعة الخصوم الى قلم المحكمة والحصول على نسخة من الحكم .

الجزء المترتب على مخالفة النطق :

لا يخفى ان مسألة النطق بالحكم هي مصداق من مصاديق مفهوم العلانية وهذا المفهوم هو من النظام العام ،لذا ذهب الفقه الى ان مخالفة النطق بالحكم وعدم الاعلان عنه بكل ما معنيه المتقدمين يؤدي الى بطلان الحكم ويكون مدعاة للفسخ والنقض استناداً بالقرار التمييزي الرقم / 905 مية مدينة المنقول / 2012/6/10 في 2012 والذي ورد فيه (ولدى النظر في الحكم المميز فقد وجد بانه غير صحيح لخالفته احكام القانون ، ذلك ان محكمة البليدة قررت في محضر الجلسة المؤرخة 2012/2/22 تأجيل المرافعة الى يوم / 11/ 3/ 2012 غير انها اصدرت حكمها المميز بتاريخ 2012/03/20ون ان تتضمن اضبارة الدعوى ان المحكمة قد نظرت الدعوى بتاريخ 2017/3/11 واستمعت الى دفوع الطرفين والاجراءات القانونية المتخذة من قبلها (...), والمنشور في قاعدة التشريعات ،مضافا الى ان عدم الاعلان عن الحكم سيؤدي الى عدم الطعن بالحكم باي طريق من طرق الطعن القانونية لجهولته من قبل الخصم الخاسر وهو امر لا يرتضيه أي عاقل ومخالف لروح القانون وقواعد العدالة .

الآثار المترتبة على النطق بالحكم :

1- التبليغ القانوني / يعتبر الخصوم مبلغين بالحكم ان كانت المرافعة جرت بحقيهم حضورية سواء حضراً عند تلاوة الحكم لا ام استناداً لمنطوق المادة (161)مرافعات والتي تنص (ويعتبر الطرفان مبلغين به تلقائياً اذا كانت المرافعة قد جرت حضورياً حضراً الطرفان من هذا لحضر في الموعد الذي عين لتلاوة القرار) ،الا انه يستثنى من هذا الاصل حالتين حيث تكون المرافعة حضورية ويعسر الحكم غيابياً وقد استقر القضاء على وجوب التبليغ فيها والحالتين هي:

أذا حضر الخصم جلسة ثم تغيب وابرز المدعي سنداً عادياً منسوب للمدعى عليه الغائب يثبت دعواه وعجز عن ارائه مقياس للتطبيق وطلب إصدار الحكم غيابياً معلقاً على الاستكتاب والتكول عن اليمين عند الاعتراض استناداً للمادة (141)امن قانون الإثبات ، فاصدرت المحكمة حكمها معلقاً.

أذا حضر الخصم جلسة ثم تغيب وطلب المدعي إصدار الحكم معلقاً على التكول عن حلف اليمين بموجب المادة(18)امن قانون الإثبات ،فاصدرت المحكمة حكمها معلقاً .

2- اعلام الحكم / يجب على المحكمة ان تنظم اعلام بالحكم (ورقة الحكم الاصلية) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم استناداً لصدر المادة (162)مرافعات مدنية والتي تنص (بعد النطق ينظم في مدى خمسة عشر يوماً اعلاماً (...), بحسب العرف القضائي الجاري فان اعلام الحكم يكون مطبوعاً الكترونياً ويوقع من رئيس الهيئة فقط دون الاعضاء .

3- نسخة الحكم / للخصوم الحق في الحصول على نسخة من ورقة الحكم الاصلية (خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم 163 مرافعات مدنية والتي تنص (... , وتغطي منها صورة رسمية لمن يطلبها من الطرفين بعد دفع الرسم المستحق) ويحرم هذا على الغير الا بأمر القاضي واستناداً للفقرة 2 من المادة 163 مرافعات .

فقدان مسودة الحكم /

بعد كتابة مسودة الحكم وتوقيعها من قبل القاضي او من قبل رئيس الهيئة واعضاؤها قد يحصل في بعض الاحيان ان تفقد المسودة نتيجة اهمال الموظف ،وان هذا الموضوع وان لم يتناوله المشرع في قانون المرافعات الا ان ما استقر عليه العمل القضائي هو وجوب التمييز بين امرين هما :

1- ان كان فقدانها قبل طباعة اعلام الحكم (ورقة الحكم الاصلية) وتوقيعها من قبل القاضي او رئيس الهيئة فيتوجب على المحكمة فتح باب المرافعة مجدداً ودعوة الطرفين لبيان اخر اقوالهما ومن ثم تعين موعد جديد لاصدار الحكم .

2- وان كان فقدانها بعد طباعة اعلام الحكم فيجوز للمحكمة الاستناد للاعلام وكتابة مسودة جديدة .

محمد هاشم المنكوشي

بغداد

قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980

قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980 والاجراءات التي ينبغي اتباعها...

اولا...سعد تنفيذ القرارات والسندات والحجج والوامر الصادرة من المحاكم لاول مرة في ميريبات التنفيذ لغرض فتح اضبارة تنفيذ...لابد من اتباع الخطوات التالية ..

1- تقديم المنفذ العدل لتاسيرها للرسم والتسجيل

2- تحال الى شعبة امانة التنفيذ لتسجيلها في سجل الاساس

3- ترسل العمالة الى شعبة القبض لاستلام الرسم القانوني

4- تعاد الى امانة التنفيذ لاجراء التبليغات وتوقيعها من المنفذ العدل

5- ترسل الى شعبة الحاسبة لادخال المعلومات حسب البرنامج

ثانياً...معاملة اجراء الكشوفات

1- تسلم الاضبارة الى صاحب العلاقة من قبل شعبة الحفظ بعد اخذ هويته التعريفية

2- تراجع المتابعة لغرض تنظيم محضر يطلب فيه الاستمرار بالتخلية

3- تقدم الى المنفذ العدل لاتخاذ القرار المناسب

4- ترسل الاضبارة الى شعبة القبض لتسديد الاجور الاضافية

ارسم

5- تعاد الاضبارة الى مخزن الحفظ بعد اجراء الكشف الخارجي المطلوب

ثالثاً...معاملة المطاوعة

1- تسلم الاضبارة لصاحب العلاقة من قبل شعبة الحفظ بعد اخذ هويته

2- تراجع المتابعة لغرض تنظيم محضر يطلب تبليغ صاحبة العلاقة بالقرار

3- تعرض على المنفذ العدل لاتخاذ القرار وترسل للمتابعة لاجراء التبليغ

4- تعاد الاضبارة الى مخزن الحفظ

رابعا ...معاملة المشاهدة

1- تسلم الاضبارة للمراجع من قبل شعبة الحفظ بعد اخذ هويته

2- ترسل للمتابعة لغرض تنظيم محضر بخصوص التاييد بحضور الطرفين

3- تعرض على المنفذ العدل لاتخاذ القرار المناسب...وتعاد الاضبارة الى مخزن الحفظ

رزاق حمد العوادي

بغداد

جريمة غسل الأموال غير المشروعة

قرار الحرب على الفساد والنصر الميمون



ومحل محاسبة امام القانون ولكل من كان وراءها.

جريمة غسل الأموال انها جريمة لاحقة لانشطة جرمية حقت عوائد مالية غير مشروعة او ما يعرف بالأموال القذرة ، لبتاح استخدامها بيسر وسهولة ، ولهذا تعد جريمة غسل الأموال مخرجاً لمازق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع منتحلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر اموالاً باهظة ، كتجارة المخدرات وتهريب الاسلحة والتجار بالبشر وانشطة الفساد المالي . وتجدد الإشارة هنا ان الذهن العام بخصوص جرائم غسل الأموال ارتبط بجرائم المخدرات ، اذ تشير الدراسات التحليلية الى ان أنشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتخلفين والمحكمن بمصائر الشعوب ادت الى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكوين محلا لغسيل الأموال كي يتمكن اصحابها من التمتع بها .

جريمة غسل الأموال

جريمة غسل الأموال هو محاولة تحسين صورة الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وتوظيفها باعمال مشروعة واصولية بصورتها الشكلية والظاهرية لاختفاء حقيقة مصارها غير المشروعة لتوفير الحماية لها من المساءلة القانونية وتبييض صورتها المزيفة السوداء ظاهرياً امام الملا . (المبني على الباطل باطل) مهما تكن صفة تلك المشروعات لا تغير شيئاً من حقيقتها الباطلة اساساً. استخدام اموال مسروقة ومختلسة ومن تجارة المخدرات ومن جرائم الاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية ومن تهريب الاتار والعملات الصعبة والاختلاس والرشوة والاتجار بالاسلحة وغيرها من المصادر غير المشروعة المسببة لآراء غير المشروع من غير سبب شرعي حينما تستعمل لأغراض تجارية او صناعية او اقتصادية وأنتاجية بصورة مشروعة لا خفاء اصل مصارها غير المشروعة ومن خلال وسائل ومدائل استثمارات شرعية على اختلاف انواعها ،تبقى باطلة

تقرير الشفافية

واذا ما علمنا ان منظمة الشفافية الدولية اصدرت تقريرها في عام 2007 اشارت فيه الى ان العراق يقع في المرتبة الثانية من حيث شيوع حالات الفساد بين دول العالم. وهذه حقيقة غير مبالغ فيها والحالات الكثيرة التي ضبقت الاحفاظ بمتحصلات هذا الجرم اما إعلان بإزال عام 1988م فقد عرفه بانة (جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها الفاعلون وشركاؤهم بقصد إخفاء المصدر الجرمي للأموال واصحابه) بينما جمعية البنوك السويسرية، قدمت في تقريرها العام 2002تعریفاً أكثر شمولية جاء فيه، (إن غسل الأموال هو عملية تساعد على إخفاء المصدر الإجرامي لرؤوس الأموال ، ووفقاً للدليل المذكور فان غسل الأموال الناتجة من تهريب المخدرات، تهريب

((عملية تحويل الأموال المتحصلة من هذه العملية جرمية بهدف إخفاء او انكار المصدر غير الشرعي والمخطور لهذه الأموال او مساعدة أي شخص ارتكب جرماً ليجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم اما إعلان بإزال عام 1988م فقد عرفه بانة (جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها الفاعلون وشركاؤهم بقصد إخفاء المصدر الجرمي للأموال واصحابه) بينما جمعية البنوك السويسرية، قدمت في تقريرها العام 2002تعریفاً أكثر شمولية جاء فيه، (إن غسل الأموال هو عملية تساعد على إخفاء المصدر الإجرامي لرؤوس الأموال ، ووفقاً للدليل المذكور فان غسل الأموال الناتجة من تهريب المخدرات، تهريب

النقابة تدعو الحكومة إلى وضع حد لتهديد وإغتيال المحامين



نقابة المحامين خلال لقائهما مع مجموعة من محامي الاطمية على خلفية الاعتداء الذي طال احد زملائهم

بغداد - بشرى العزاوي

اصدر مجلس نقابة المحامين في اجتماعه الاسبوعي بياناً استنكارياً يدعو فيه الحكومة الى وضع حد لجرائم تهديد و اغتيال المحامين، وجاء في نص البيان: (ونحن اذ نودع السنة الميلادية 2017 فقدنا زميلاً لنا استشهد غداً على يد عصابات الجريمة لئزفه شهيداً يلتحق بزمامته المحامين الذين عسروا وهم يؤدون عملهم بامانه وشفرف ، وفي الوقت الذي نعبر فيه عن شجبنا واستنكارنا لهذه الجريمة المروعة التي راح ضحيتها زميلنا (غزوان عبيد شيجان) ومعهم موكله وعائلته موكله ، ندعو الحكومة والجهزة الامنية كافة بالقيام بواجباتها تجاه المواطنين عموماً والمحامين بصورة خاصة وحمياتهم من التهديدات ، ومظاهر التخلف لعدم فهم رسالة المحاماة الانسانية، والقاء القبض على

الجناة المجرمين بأسرع وقت. ومن هنا يدعو مجلس نقابتنا كافة المحامين في محاكم العراق الى وقفة استنكارية موجهين بذلك رسالة الى القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي بوضع حد لكل الخارجين عن القانون والتصدي لكل اشكال الجريمة في العراق وحت الوزراء وخافة المسؤولين الحكوميين الى تفهم عمل المحامي ودوره في مساندة القضاء .. وكذلك توجه رسالة الى كل من تسول نفسه محاولاً المراسم بالحماسين من خلال التهديد او القتل ومحاولين اخافتنا من اداء عملنا نقولها بالحق والقانونية كافة ومن يملك قوة لن يعود العراق الى زمن الفوضى وغياب القانون سننقى محافظين على القانون وسيادته ولو كلفنا ذلك ارواحنا خالص تعازينا لاسر شهداء الحق في العراق وبالأخص شهيدينا (غزوان عبيد شيجان).

فن التفاوض التعاقدي 1-2

للتعاقد مرجعا مهما في تفسير العقد. وتنص المادة 150-1من القانون المدني المصري على انه "... إذا كان هناك محل لتفسير العقد، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ، مع الاستدعاء ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين، وفقا للعرف الجاري في العاملات. وفي الدول التي تأخذ بنظام التقنين المدني، يمكن بصفة عامة اللجوء إلى الوثائق والاتفاقات التي تسبق التعاقد لتفسير بنود العقد في حالة نشوب نزاع بين أطرافه. وقد قضت محكمة النقض المصرية بان لحكمة الموضوع السلطة في تعريف حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي احاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته

على كل التفاهم بين اطرافه، ويلغى ويحل محل كل الاتفاقات التفاهمات والتبليغات والمراسلات السابقة سواء كانت شفوية أو مكتوبة. بيد انه في بعض الاحيان يشير العقد النهائي، قد لا يكون لها اي اثر في القانون الإنجليزي والقوانين المماثلة ما لم ينص العقد على غير ذلك، ولذلك، من الأفضل تسوية هذه المسألة في العقد النهائي عن طريق توضيح ما إذا كانت هذه الوثائق تشكل جزءاً من العقد النهائي ويمكن استخدامها لتفسيره، أم لا. وإذا أراد أطراف العقد تجريد هذه الوثائق من أي أثر قانوني بعد توقيع العقد النهائي، فإن عليهم أن يجعلوا عقدهم شاملاً لكل ما اتفقوا عليه. ولتحقيق ذلك، يجب إدراج بند في العقد يحدد عنوان "تشمول العقد لكل الاتفاق". entire agreement. ويعبر البند، بصفة عامة، على أن العقد يحتوي

للتعاقد مرجعا مهما في تفسير العقد. وتنص المادة 150-1من القانون المدني المصري على انه "... إذا كان هناك محل لتفسير العقد، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ، مع الاستدعاء ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين، وفقا للعرف الجاري في العاملات. وفي الدول التي تأخذ بنظام التقنين المدني، يمكن بصفة عامة اللجوء إلى الوثائق والاتفاقات التي تسبق التعاقد لتفسير بنود العقد في حالة نشوب نزاع بين أطرافه. وقد قضت محكمة النقض المصرية بان لحكمة الموضوع السلطة في تعريف حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي احاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته

محمود محمد علي

بغداد

6.خطابات التفاهم - letters of under-standing

7.الدعوة إلى المناقصة invitation to tender

8.خطابات المرافعة للوثائق covering letters

9.محاضر الاجتماعات minutes of meetings

10.أية وثائق يقترحها الأطراف.

12)في الوثائق والاتفاقات السابقة للتعاقد تعتبر الوثائق والاتفاقات السابقة

ويعرف التعاقدية بانه عملية تقديم المقترحات والنظر فيها حين تقديم عرض مقبول من أحد الطرفين وقبوله من قبل الطرف الآخر. ومن ثم، يحدد بالتفاوض التعاقدية كل اتصال بين طرفين أو أكثر (سواء كان شفوي أو كتابيا أو بوسيلة إلكترونية أو غير ذلك من الوسائل) بقصد التوصل إلى أفضل شروط تعاقدية تحقق مصالح الأطراف وتحدد حقوق والالتزامات كل منهم. ووفقا لهذا التعريف، يتسع مفهوم التفاوض التعاقدية ليشمل ما يلي:

1. المقترحات الأولية التي يبديها أحد الطرفين وإن لم تصل إلى حد الإيجاب الكامل سواء اكانت شفوية ام مكتوبة.

2.دراسات الجدوى والدراسات التفصيلية

3.المحادثات التليفونية والمراسلات (الخطابات، الفاكسات، التلكسات، الخ.)

4.خطابات النوايا لـ letters of intent

15.إلطار العام للعقد - Heads of agree-

